وجه الحكومة بسرعة صرف العلاوات السنوية للموظفين

مجلس النواب يقر قانون التأمين الصحي الاجتماعي ويناقش تقريراً حول تغيب بعض المدرسين عن مدارسهم

- التأكيد على ضرورة إحالة كل من ثبت قيامه بإغلاق المدارس والزج بالطلبة في المظاهرات إلى القضاء
- الدعوة إلى تنفيذ مسح شامل للمعلمين المداومين والغائبين عن أعمالهم على مستوى المحافظات

□.. صنعاء/سبأ

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي مشروع قانون التأمين الصحي الاجتماعي.

يتكون القانون من ٤٧ مادة موزعة على سبعة فصول تناولت التسمية والتعاريف والأهداف ونطاق السريان ومصادر تمويل التأمين الصحي وحالات وقف استقطاعات الاشتراكات وخدمات التأمين الصحي وإدارة التأمين والعقوبات بالإضافة إلى أحكام عامة وختامية.

ويهدف القانون إلى ضمان حق المؤمن عليه في الحصول على خدمات الرعاية الطبية في جهة العلاج وفقا للأسس والشروط المنصوص عليها في هذا القانون ولائحته التنفيذية.

وتنص مواد القانون على أن يكون التأمين إلزامياً لفئات الموظفين في وحدة الخدمة العامة، العاملون لدى صاحب عمل الخاضعون لقانون العمل، المؤمن عليه من غير اليمنيين العاملين لدى أي من وحدات الخدمة العامة أو صاحب عمل بموجب عقود لا تقل مدة كل منها عن سنة وذلك دون إخلال بأحكام أي اتفاقية تكون اليمن طرفا فيها، والمتقاعدون.

كما يكون التأمين اختيارياً لفئات الموظفين أو العاملين الذين انتهت خدماتهم بسبب بلوغهم السن القانونية لانتهاء الخدمة أو بسبب عجزهم نتيجة المرض دون أن يكون لهم معاش تقاعدي على أن يستمروا في دفع اشتراكات التأمين بنفس النسب التي كانوا يدفعونها قبل انتهاء خدماتهم، الموظفون أو العاملون المنتهية خدماتهم لأي سبب كان قبل صدور هذا القانون ولم يكن لهم معاش تقاعدي شريطة أن يدفعوا اشتراكات التأمين المقررة بموجب أحكام هذا القانون وفقا للأسس والشروط التي تحددها اللائحة.

ورثة الموظف أو العامل المتوفي إذا كانوا يتقاضون معاشا تقاعدياً من أي من صناديق التقاعد وفقا لما تحدده اللائحة من أسس وشروط وإجراءات، ورثة المتقاعد المتوفي إذا كانوا يتقاضون معاشا تقاعدياً من أي من صناديق التقاعد وفقا لما تحدده اللائحة، أي فئة من الفئات غير المنصوص عليها في البنود ١٠ ٢٠ ٣٠ ٤ من الفقرة ب من هذه المادة يقرر مجلس الوزراء جواز استفادتها من التامين وفقا لأحكام هذا القانون.

ونص القانون على أن لا يتعارض هذا النوع من التامين مع أي مزايا مكتسبة حاصل عليها الموظف في جهة عملة.

ويقصد القانون بالتأمين الصحي الاجتماعي خدمات الرعاية الطبية للمؤمن عليه في حالتي المرض وإصابة العمل، ويشير القانون إلى أن تطبق أحكامه على الفئات المنصوص عليها في مواد القانون بصورة تدريجية ومرحلية وفقا للسياسات والخطط المنفذة التي تعدها الهيئة.

كما ناقش المجلس وأقر تقرير لجنة التربية والتعليم بشان ما طرح حول مشاركة بعض معلمي التربية والتعليم والطلاب في المظاهرات والاعتصامات.

كما أقر بهذا الشأن توجيه عدد من التوصيات للحكومة أكد المجلس من خلالها على إبلاغ جميع محافظي المحافظات ومدراء عموم المديريات بضرورة إحالة كل من ثبت قيامة بإغلاق المدارس أو دفع الطلاب للخروج في المظاهرات والاعتصامات من العاملين في الحقل التعليمي أو من خارجة إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات القانونية حيالهم.

وكذا تنفيذ أحكام قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لسنة ٩١م في ما يتعلق بفصل المدرسين الذين تتجاوز مدة غيابهم المدة القانونية للغياب، وضرورة تنفيذ قانون التدوير الوظيفي على جميع العاملين في مجال التربية والتعليم في ديوان عام الوزارة ومكاتبها بالمحافظات ومدراء المراكز التعليمية بالمديريات والمدارس ممن تتوفر فيهم الكفاءات والقدرات الإدارية.

وألزمت توصيات المجلس وزير التربية والتعليم بتكليف وكلاء وزارته وتوزيعهم على المحافظات والنزول إليها ميدانيا للقيام بمسح شامل للمعلمين الذين يداومون في أعمالهم وكذا المعلمين الغائبين عن أعمالهم.

كما نصت التوصيات الموجهة للحكومة على ضرورة الإسراع في صرف العلاوات السنوية المستحقة للموظفين والتي تم إطلاقها بتوجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية في اقرب وقت ممكن لأهمية ذلك.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته ووافق عليه، وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة وزير التربية والتعليم الدكتور عبدالسلام الجوفي ووكيل الوزارة محمد هادي طواف.

ناقش مشروع اللائحة التنفيذية لقانون التأجير التمويلي:

مجلس الوزراء يناقش تقريرين حول سير امتحانات النقل للمرحلتين الأساسية والثانوية واستئناف الدراسة في الجامعات الحكومية

- دعوة أعضاء هيئة التدريس الى تحمل مسئولياتهم الوطنية والوظيفية تجاه الطلبة باعتبارهم المتضرر الاول من عرقلة العملية التعليمية
- المجلس يؤكد على حرمة الجامعات وعدم الزج بها في الصراعات السياسية والحزبية

□.. صنعاء/سبأ /..

ناقش مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد العليمي مشروع اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١ لسنة ٢٠٠٧م بشان التأجير التمويلي، والمقدم من وزارة الصناعة والتجارة، وأقر المجلس استيعاب الملاحظات المقدمة من الوزارات والجهات ذات العلاقة، وتقديم مشروع اللائحة بشكلها النهائي إلى الاجتماع القادم للمجلس، لإقرارها واستكمال الإجراءات القانونية لإصدارها، وتسري احكام مشروع اللائحة والقانون على أنشطة وعقود التأجير التمويلي التي يتم إبرامها أو تنفيذها في الجمهورية اليمنية أو التي يكون أحد أطرافها مقيما فيها، وبخاصة فيما يتعلق بالصفات والشروط المعتبرة في التأجير التمويلي وطريقة تنظيم عقد التأجير وما يجب ان يشتمل عليه من بيانات، وكذا حقوق والتزامات ومسئوليات الأطراف الناشئة عن عقد التأجير، فضلا عن أحكام وشروط وإجراءات تسجيل وقيد بيانات الأصول المؤجرة وعقود تأجيرها والمؤجرين المرخص لهم بمزاولة نشاط التأجير وشروط الحصول على ترخيص مزاولة هذا النشاط.

وحرصت الوزارة في اعداد مشروع اللائحة التنفيذية على تحقيق الأهداف التنموية والاستثمارية المتوخاة من قانون التأجير التمويلي، وأن تتفق موادها مع افضل الممارسات العالمية في هذا المجال، مع الاستفادة في ذات الوقت من الخبرة والتجربة والممارسة العملية لعدد من دول العالم السباقة في هذا الجانب، ويحتوي مشروع اللائحة التنفيذية التي تم إعدادها بأسلوب تشاركي مع كافة الجهات ذات العلاقة بما في ذلك القطاع الخاص، على ٣٦ مادة موزعة على سبعة فصول تتضمن بالإضافة إلى التسمية والتعاريف وأحكام عامة وختامية، احكام وشروط تنظم تسجيل الأصول الثابتة ووسائل النقل المنقولة، واحكام تنظيم سجل الأصول المنقولة والتأجير التمويلي، فضلا عن أحكام وشروط وإجراءات الترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي والقيد في سجل المؤجرين.

واستعرض مجلس الوزراء التقرير المقدم من وزير التربية والتعليم حول سير امتحانات النقل للمرحلتين الأساسية والثانوية للفصل الدراسي الثاني من العام الدراسي ٢٠١٠ -٢٠١١م، والتي بدأت السبت الماضي في أمانة العاصمة وعموم المحافظات.

وأوضح التقرير أن الامتحانات تجري في أجواء طبيعية وبشكل جيد حتى الآن وبنسبة نجاح تتجاوز ٩٥٪.. مشيرا إلى وجود إشكالات في مدارس محدودة في بعض المحافظات.

وأكد التقرير أنه من بين ١٦ ألفاً و٩٥٠ مدرسة حكومية واهلية توجد اشكالات في ١٨٧ مدرسة فقط يجري معالجتها، بحيث يتم تمكين الطلاب من أداء امتحاناتهم في إطار الحرص على عدم حرمانهم من حقهم في استكمال امتحانات العام الدراسي الحالي.. منوها بالدور الذي تضطلع به السلطات المحلية في التعاون مع مكاتب التربية والتعليم لتهيئة الأجواء المناسبة للامتحانات وضمان نجاحها.

كما استعرض المجلس تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن استئناف الدراسة في الجامعات الحكومية للفصل الثاني من العام الدراسي الجامعي ٢٠١٠/٢٠١١م، والذي أوضح ان الدراسة استؤنفت في بعض الجامعات، فيما لا تزال هناك إشكالات في جامعات أخرى ابرزها جامعتي صنعاء وعدن.

ودعا مجلس الوزراء بهذا الخصوص الطلاب والطالبات في جميع الجامعات لمواصلة دراستهم الجامعية والاستفادة من الفترة المتبقية من الفصل الدراسي الثاني حتى لا يحرمون من عام دراسي كامل.. وأهاب بأعضاء هيئة التدريس تحمل مسؤولياتهم الوطنية والوظيفية وتأدية واجبهم المقدس تجاه أبنائهم الطلاب والطالبات باعتبارهم المتضرر الأول من عرقلة العملية التعليمية.

كما دعا المجلس الاعلى للجامعات لعقد اجتماعات استثنائية للوقوف أمام ما يجري في الجامعات، ومعالجة اية معوقات تعترض سير العملية التعليمية واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة لضمان استكمال الفصل الدراسي الثاني.

وأكد مجلس الوزراء على حرمة الجامعات وعدم الزج بها في الصراعات السياسية، وعدم جواز دخول أي قوة مسلحة إلى حرم الجامعات.. منوها بضرورة اضطلاع الأجهزة الأمنية بدورها في منع دخول اية قوات إلى حرم الجامعات أو استخدام مرافقها للتدريب العسكري أو السكن بما يكفل حرمة الجامعات ومبانيها وفقا لقانون الجامعات رقم ١٥ لعام ١٩٩٥م وتعديلاته.

ونبه مجلس الوزراء من خطورة ان تصبح العملية التعليمية بكافة مستوياتها واحدة من أوراق اللعبة السياسية، خاصة وأن استخدامها كذلك سيصيب بالضرر كل مفاصل المجتمع الذي سيخسر جيلا بأكمله يعلق عليه آمال الحاضر والمستقبل.. وأهاب بكافة القوى السياسية الوطنية النأي بالعملية التعليمية عن الصراعات السياسية والحزبية.

واطلع المجلس على التقرير المقدم من وزارة السياحة حول نتائج الإحصاء السياحي للعام الماضي، والمتضمن بيانات مفصلة عن احصاءات الحركة السياحية الوافدة إلى اليمن لعام ٢٠١٠م ومؤشراتها، وكشف التقرير عن زيادة العائدات السياحية الدولية عام ٢٠١٠م بنحو ٣٤٧ مليون دولار عن العام ٢٠٠٩م لتصل إلى مليار و١٦١ مليون دولار، وبنسبة زيادة بلغت ٢٨٪.

وأشار إلى زيادة عدد السياح الاجانب الوافدين إلى اليمن من مختلف دول العالم خلال نفس الفترة بنحو ١٠٢ ألف سائح، وبنسبة زيادة بلغت ٢٤٪.

فيما انخفض عدد السياح اليمنيين الوافدين من المقيمين في الخارج في هذه الفترة بنحو ١٠٥ آلاف سائح بنسبة تراجع بلغت ١٨٪.. حيث بلغ عدد السياح الوافدين إلى اليمن في عام ٢٠١٠م مليوناً و٢٤٧ ألفاً و٦٢ سائحا مقارنة بـ ٩٤٨ ألفاً و١١٨ سائحاً في العام ٢٠٠٧م.

وأوضح التقرير ان عدد السياح الأجانب العام الماضي شكلوا ٥٢٪ من إجمالي حجم الحركة السياحية الوافدة إلى اليمن، كما زاد عدد الليالي السياحية التي قضاها السياح الوافدين عام ٢٠١٠م بحوالي اربعة ملايين و٧١٦ ألفاً و٤٥٨ ليلة وبنسبة زيادة وصلت إلى ٤٠٪. مقارنة بالعام ٢٠٠٩م.. فيما بلغ متوسط انفاق السائح الاجنبي الوافد نحو ١٤٥ دولاراً ومتوسط فترة إقامته في اليمن حوالي ٨ ليالي.

واظهر التقرير في تصنيفه للسياحة الوافدة إلى اليمن العام الماضي بحسب الاقاليم السياحية العالمية ان ٧٢٪ من عدد السياح الأجانب وفدوا من إقليم دول الشرق الاوسط والذين زاد عددهم عن عام ٢٠٠٩م بأكثر من ٨٠ ألف سائح، يليهم السياح الوافدون من اقليم دول آسيا بنسبة ١٠,٩٪ واقليم دول اوروبا بنسبة ٧٪ واقليم دول الامريكيتين ٥,٢٪ ودول افريقيا ٤,٦٪.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير المقدم من وزير شؤون مجلسي النواب والشورى عن سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب للفترة من ٢ إلى ٨ مايو الجاري، وتضمن التقرير مشاريع القوانين والاتفاقيات التي وقف أمامها مجلس النواب خلال هذه الفترة. إلى جانب تقارير الزيارات الميدانية للجان الدائمة وغيرها من التقارير الرقابية. وكذا التقارير التي ناقشها مجلس الشورى.

واطلع المجلس على التقرير الأسبوعي لوزير الداخلية بشأن الأوضاع الأمنية ومستجداتها في ظل الأزمة الراهنة.. وما تبذله الأجهزة الأمنية المختلفة من جهود لتعزيز أجواء السكينة والاستقرار والحفاظ على الأمن العام والتصدي لمجمل الأنشطة الاجرامية والتخريبية والارهابية التي تسعى إلى إقلاق سكينة المجتمع والإضرار بالوطن ومصالحه العليا.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على التقرير المقدم من وزير الأوقاف والإرشاد حول زيارته للمملكة العربية السعودية خلال الفترة من ٢٣ حتى ٢٩ ابريل الماضي وذلك للترتيب لموسم الحج والعمرة لعام ١٤٣٢ هجرية.

نساء رداع يوزعن هدايا على منتسبي الأمن تقديراً لدورهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار

رداع /ماهر المشخر

وزعت عضوات اتحاد نساء اليمن فرع رداع محافظة البيضاء أمس هدايا عينية لعدد من منتسبي الوحدات الأمنية والعسكرية وقوات النجدة ومعهد المشاة التصنيعي بمديريات رداع تقديراً للدور البطولي والجهود المبذولة من أفراد الأمن الذين يعملون ليلا ونهاراً من أجل حفظ الأمن والسكينة العامة والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، وخلال التوزيع أوضحت رئيسة اتحاد نساء اليمن فرع رداع الأخت إيمان عبدالرحمن الرضاء أن الهدف من هذه الأنشطة رفع الروح المعنوية لدى أفراد الأمن باعتبار المؤسسة العسكرية والأمنية صمام أمان لحماية الوطن ووحدته ومكاسبه العظيمة.

وأشارت إلى الدور الذي يضطلع به رجال الأمن والقوات المسلحة في الحفاظ على الأمن والسكينة العامة للمجتمع والحفاظ على المنشآت والمرافق الحيوية بمنطقة رداع لتتمكن من تقديم الخدمات للمواطنين. والحفاظ على الشرعية الدستورية والتصدي لكل من يحاول العبث بالأمن والاستقرار والنيل من المكتسبات الوطنية.

وأضافت أن هذه الزيارة تؤكد أن نساء مديريات رداع يقفن إلى جانب أبطال المؤسسة العسكرية والأمنية في الحفاظ على الأمن والاستقرار وحماية الشرعية الدستورية .. لافتة إلى ما تمثله هذه اللفتة من أبعاد إنسانية فضلا عن انعكاساتها الإيجابية في تعزيز الروح المعنوية العالية للجنود والضباط المرابطين في رداع.

بدوره أشاد مدير عام مديرية العرش بمنطقة رداع عبدالسلام ناجي فاضل بالدور الذي يقوم به اتحاد نساء اليمن في تدريب وتأهيل الكوادر النسوية..من جانبهم أبدى منتسبو الوحدات الأمنية والعسكرية بمديريات رداع استعدادهم التصدي للخارجين على النظام والقانون والدفاع عن الشرعية الدستورية حتى آخر قطرة من دمائهم. مؤكدين استعدادهم الدائم للحفاظ على أمن الوطن واستقراره والسكينة العامة في المجتمع.

حضر الفعالية أمين عام المجلس المحلي بمديرية العرش زيد عامر عواس ومدير مكتب التربية والتعليم بمدينة رداع عبدالله علي إدريس ومدير مكتب الأشغال العامة فرع رداع توفيق حسين السيقل ومدير أمن منطقة رداع العقيد الركن عامر حمود الشيبري وقائد الأمن المركزي بمنطقة رداع العقيد علوي الحميقاني وعدد من المسؤولين في رداع.

في رسائل سُلّمت للسفارات الخليجية

قيادات التحالف المدني للسلام تؤيد المبادرة الخليجية كمنظومة متكاملة

□.. صنعاء/سبأ/..

سلم عدد من قيادات منظمات المجتمع المدني المنضوين في التحالف المدني للسلام وحماية الحقوق والحريات، أمس رسائل إلى سفراء المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والإمارات العربية المتحدة، ونائب السفير العماني ومندوب عن سفارة قطر، ثمنت الموقف الخليجي الداعم لوحدة اليمن وأمنه واستقراره.

وأشادت الرسائل بالموقف النبيل الذي يبذله الأشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء السياسيين وتجنيب اليمن والمنطقة أية مخاطر أو تداعيات.. لافتة إلى أن ما يحدث في ساحات الاعتصامات والاحتجاجات في اليمن لا يعبر عن إرادة وأولويات غالبية الشعب اليمني الذي يتمسك بالشرعية الدستورية وبمبدأ التداول السلمي للسلطة وبخيارات الوحدة والسلام والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وأكدت الرسائل رفض منظمات التحالف المدني للسلام لأية محاولة للانقلاب على الشرعية الدستورية تجنبا لمخاطر كبيرة من شأنها أن تهدد وجود الدولة ومؤسساتها.

وحذرت من مغبة الزج باليمنيين في أتون صراع مباشر مع اخوانهم في أجهزة الأمن والقوات المسلحة من خلال الدفع بالشباب وصغار السن إلى اقتحام وتخريب المقرات الحكومية والمرافق الخدمية.. محملة الطرف المحرض والمستفز المسؤولية الجنائية والسياسية عما ينتج عن تلك المواجهات.

وأكدت الرسائل حرص مكونات المجتمع المدني على نجاح المبادرة الخليجية وتنفيذ كافة بنودها كمنظومة متكاملة، لتجنب اليمن مخاطر الصراع ومساعدته على الخروج من الأزمة الراهنة.. مشيرة إلى ضرورة تزامن توقيعها مع رفع الاحتجاجات والاعتصامات والمسيرات وإزالة كافة مظاهر الفوضى والعنف وإعادة الحياة إلى الوضع الاعتيادي والطبيعي لكي تؤتي المبادرة ثمارها الخيرة المرجوة في الحفاظ على أمن ووحدة واستقرار اليمن والجزيرة العربية.

يذكر أن هذه القيادات التي سلمت الرسائل لسفارات دول الخليج بصنعاء تمثل أكثر من ٥٠ نقابة واتحادا ومنظمة أهلية من أهم هذه المنظمات الاتحاد العام لنقابات عمال اليمن والنقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية ونقابات الاطباء والمهندسين والصيادلة وعدد من النقابات والاتحادات الاهلية ومنظمات المجتمع المدني الاخرى في اليمن .

تربويو البيضاء يستنكرون جريمة قطع لسان الشاعر الرميشي

■ البيضاء -ماهر المشخر

استنكر التربويون في محافظة البيضاء جريمة قطع لسان الشاعر وليد الرميشي على أيدي عناصر تابعة للقاء المشترك.

وطالبت النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية وزارة الداخلية وأجهزة الأمن والنيابة العامة بسرعة ملاحقة وضبط الجناة.

جاء ذلك في رسالة استنكار أصدرتها النقابة تلقت «الثورة» نسخة منها وفي ما يلي نصها : تستنكر قيادة وقواعد النقابة العامة للمهن التعليمية والتربوية بمحافظة البيضاء -ببالغ الحادث المؤلم الذي تعرض له الشاعر وليد الرميشي من خلال قدوم بعض العناصر المخربة والمتآمرة على هذا الوطن ممن يتبعون صناع الفتن من اللقاء المشترك والذين أقدموا على عمل إجرامي وغير إنساني أو أخلاقي من خلال قطع لسان الشاعر وليد الرميشي.

والنقابة إذ تجدد استنكارها لهذا الحادث المؤلم الإجرامي وكما تحث الأخ وزير الداخلية والأجهزة الأمنية وكذا النائب العام على ملاحقة الجناة وتقديمهم للمحاكمة لينالوا جزاء جريمتهم.

الثورة
نائب رئيس مجلس الإدارة - نائب رئيس التحرير: ياسين المسعودي
مدير التحرير: ابراهيم المعلمي
نائب مدير التحرير: جمال فاضل
سكرتيرا التحرير: علي الشرجي - سليمان عبدالجبار
يومية سياسية جامعة | تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر | الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار
www.althawra.net
althawrah99@yahoo.com
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 332505-334914 ص.ب:1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 2700064 الإعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480680
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز: 220800 فاكس: 220900
الحديدة: 245842 فاكس: 211537 حضرموت: 303930 فاكس: 303931 إب/تلفاكس: 400251
الضالع /تلفاكس: 431372 أبين/تلفاكس: 602096 عمران/تلفاكس: 613388